



جدول المحتويات

01	تمهید	03
02	مقدمة	04
03	الأهداف	05
04	النطاق	06
05	التطبيق	07
06	التنفيذ والالتزام	07
07	الضوابط	80
7.1	ضوابط ارتباط الجهات المستفيدة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة	08
7.2	ضوابط إدارة وتشغيل الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة	09
	7.2.1 تطوير وتشغيل الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة	09
	7.2.2 متابعة أداء الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة	11
	7.2.3 إدارة العلاقة مع الجهات المستفيدة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة	12
08	جدول التعريفات	14
09	حدمل الاختصابات	16

01. تمهید

تعمل هيئة الحكومة الرقمية على تعزيـز الأداء الرقمـي داخـل الجهـات الحكوميـة، والرفـع من جودة الخدمات، بما يتوافق مع الرؤية الطموحة للمملكة 2030، وتحقيق التوجهات الاستراتيجية للحكومة الرقمية.

وتمّهد هيئة الحكومة الرقمية الطريق للجهات الحكومية، لتوفير خدمات حكومية رقمية ذات جودة وكفاءة عالية تساهم في رفع العوائد الاستثمارية وقيمة الاقتصاد الوطني، كما تعمل الهيئة على قياس أداء الجهات الحكومية وقدراتها في مجال الحكومة الرقمية.

وبناءً على اختصاص الهيئة "بوضع المعايير والضوابط الفنية لنماذج التحول الرقمي في القطاعات الحكومية ومتابعة الالتزام بها"، فمن هذا المنطلق أعدّت الهيئة "ضوابط منصات الحكومة الشاملة" للمساهمة بشكل فعّال في إيجاد بيئة تنظيمية تدعم التحول الرقمى الحكومي المستدام.

وتهدف الهيئة من خلال إصدار "ضوابط منصات الحكومة الشاملة" إلى تعزيز استخدام الجهات الحكومية للحلول التقنية والبنى التحتية المشتركة، وذلك من خلال منصاتها الرقمية، والذي بدوره سيساهم بشكل كبير وفعال في رفع مستوى التكامل بين منصات الجهات الحكومية وسهولة مشاركة البيانات، كما تحتوي الوثيقة على المتطلبات والاشتراطات التنظيمية التي تقع على عاتق الجهات الحكومية المسؤولة عن الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة، والمتضمنة تنظيم كل ما يتعلق بارتباط الجهات الحكومية بتلك الأنظمة، وتحقيق الاستفادة القصوى من الخدمات الحكومية المستفيدة، المشتركة المسؤولة عن تقديمها، وإدارة العلاقة مع الجهات الحكومية المستفيدة، وضمان فعالية وسهولة الاستفادة من تلك الأنظمة من خلال المحافظة على مستويات تشغيلها وصيانتها وتوافرها.

02. مقدمة

سعياً إلى تطبيق "مفهـوم الحكومـة الشـاملة" على منصـات الجهـات المسـتفيدة، أعـدت الهيئـة "ضـوابط منصـات الحكومـة الشـاملة"؛ لزيـادة معـدل الاسـتفادة مـن الأنظمـة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشـتركة، وتحويـل تلـك المنصـات مـن منصـات تعمـل بشكل منعزل لتقديم خدمات حكومية رقمية للمستفيدين؛ إلى منصـات حكوميـة شـاملة ترتبط وتستفيد من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة، مـن خـلال تقـديم خدمات حكومية تركز على المستفيد، وتكون متسقة، وميسرة، ومتكاملة.

وتعدّ "ضوابط منصات الحكومة الشاملة" أحد الضوابط المضمنة في الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية, وتعمل بدورها على تعزيز التكامل والترابط بين الجهات الحكومية، ودعم الجهود الرامية لتوفير تجربة مستخدم موحّدة وسلسة عند تقديم خدماتها من خلال منصاتها الرقمية، كما تساهم في رفع مستوى مشاركة البيانات بين الجهات الحكومية، وتفادى ازدواجية الجهود.

03. الأهداف

تهدف هذه الضوابط إلى تطبيق مفهوم "الحكومة الشاملة" من خلال تنظيم أهم الجوانب المتعلقة بالأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة ومنصات الجهات الحكومية المستفيدة منها، وذلك لتحقيق ما يلى:



الاستخدام الأمثل للموارد والاستثمارات التقنية الحكومية والمساهمة في رفع كفاءة الإنفاق الحكومي.



تطوير آليات تقديم الخدمات الحكومية الرقمية، ورفع مستوى جودة التشغيل البيني بين منصات الجهات الحكومية.



تحسين كفاءة التشغيل وتفادي ازدواجية الجهود ورفع مستوى مشاركة البيانات بين الجهات الحكومية.

04. النطاق

أعدّت الهيئة هذه الضوابط لتحديد الاشتراطات الخاصة بمنصات الحكومة الشاملة والواجب تطبيقها والالتزام بها من قبل الجهات الحكومية المسؤولة عن الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة والجهات المستفيدة منها، وذلك وفق ما يلي:

ضوابط ارتباط الجهات المستفيدة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة؛ للاستفادة من خدماتها المقدمة، على سبيل المثال: استخدام الهوية الرقمية للتحقق من هوية المستفيد باستخدام قناة التكامل الحكومية للحصول على معلومات من جهة أخرى، أو استخدام بوابات وتطبيقات الدفع لاستلام مدفوعات المستفيد.

ضوابط إدارة وتشغيل الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة؛ لتقديم خدمات وحلول حكومية مشتركة، والتي تشمل:

- تطوير وتشغيل الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة
 - متابعة أداء الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة
- إدارة العلاقة مع الجهات المستفيدة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة

أمثلة للأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة*:













^{*} قابلة للتحديث وفق ما تصدره الهيئة من تنظيمات بهذا الخصوص

05. التطبيق

تطبق ضوابط منصات الحكومة الشاملة على:

- الجهات الحكومية المسؤولة عن الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية
 المشتركة التي تعمل على تمكين الجهات الحكومية من الاستفادة من أنظمتها
 وخدماتها المشتركة.
- الجهات الحكومية المستفيدة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة، والمرتبطة بواحدة أو أكثر من حلول تلك الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة لتنفيذ أعمالها التشغيلية.
- القطاع الخاص الذي يعمل كمطوّر أو مشغل للأعمال ذات العلاقة بالحكومة الرقمية.

06. التنفيذ والالتزام

تطبيقاً لما ورد في الفقرة التاسعة من المادة الرابعة من تنظيم هيئة الحكومة الرقمية، والتي نصت على أن تتولى الهيئة "وضع المعايير الفنية لنماذج التحول الرقمي في القطاعات الحكومية ومتابعة الالتزام بها، بالتنسيق مع الجهات المختصة"، وبناءً عليه تقوم الهيئة بتقييم وقياس مدى التزام الجهات الحكومية بتطبيق هذه الضوابط وفق الآلية التى تقرّها الهيئة.

07. الضوابط

7.1 ضوابط ارتباط الجهات المستفيدة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة

ً من النَّظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة	الارتباط والاستفادة
تحويل منصات الجهات المستفيدة إلى منصات حكومية شاملة عن طريق زيادة معدل الارتباط، والاستفادة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة، وتوضيح المتطلبات الإدارية والإجرائية الخاصة بعملية الارتباط والاستفادة.	الهدف

يجب على الجهات الحكومية المستفيدة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة أن تلتزم بما يلي:

		رقم الضابط
يانات أو الوظائف الإضافية المرتبطة بالمنصة بالتنسيق مع الجهة الحكومية المسؤولة، تطوير المنصة وخطط الارتباط بالأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة التي كومية المسؤولة بشكل دوريّ، وبما يتواءم مع توجهات الحكومة الرقمية، وفق ما ما تصدره بهذا الخصوص.	وذلك وفقاً لخطط	2-101-01
ترونية للاستفادة من الخدمات الحكومية المشتركة المتاحة، لتلبية احتياجات الأعمال ذات بناءً على المتطلبات الوظيفية لبناء وتشغيل المنصة.		2-101-02
الاستفادة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة وفقاً لما تحدّده الجهات	رفع طلب الارتباط و ذات الاختصاص.	2-101-03
غبرة وكفاءة عن نظام إدارة العلاقة مع الجهة الحكومية المسؤولة خلال خمسة أيام عمل من والاستفادة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة، على أن يلتزم بما يلي: حضور البرامج التدريبية المقدمة من الجهات ذات الاختصاص للتدريب على كيفية استخدام الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة والاستفادة من خدماتها المقدمة.		2-101-04
العمل كضابط اتصال لإدارة مهام وطلبات الجهة الحكومية في كل المراسلات مع الجهة الحكومية المسؤولة، وذلك خلال المدة التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، وبحد أقصى عشرة أيام عمل حسب حساسية الجهة المرتبطة.	2-101-04.02	
توفير بديل دائم أو مؤقت لمسؤول النظام في حال عدم توفره على رأس عمله، وإعلام الجهة الحكومية المسؤولة خلال مدة لا تقل عن 10 أيام عمل من موعد التعديل على التكليف.		2-101-05
رتباط للجهة الحكومية المسؤولة، في حال انتفاء الحاجة من المنصة، وتقديم مذكرة تشرح	تقديم طلب إلغاء الا أسباب إلغاء الارتباط.	2-101-06
التحية وجميع الخدمات والإجراءات التي سيتم بناؤها للاستفادة من الأنظمة الإلكترونية المشتركة مبنية بما يضمن استمرارية تشغيلها وفقاً لضوابط إدارة المخاطر واستمرارية قمية الصادرة عن الهيئة.	والخدمات الحكومية	2-101-07

7.2 ضوابط إدارة وتشغيل الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة

7.2.1 تطوير وتشغيل الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة

الهدف

إدارة الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة بما يشمل الإجراءات التي تساعد على تسهيل ارتباط الجهات الحكومية المستفيدة من تلك الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة، وإدارة الطلبات الواردة بهذا الخصوص، والحفاظ على مستويات تشغيلها وصيانتها؛ لضمان توافر التشغيل وفق احتياجات مستخدمي المنصات، وضمان فعالية وسهولة الاستفادة منها.

يجب على الجهات الحكومية المسؤولة عن الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة أن تلتزم بما يلي:

		رقم الضابط
نشر تعليمات واضحة حول إجراءات الاستفادة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة على منصاتها الرقمية، على أن تتضمن - بحد أدنى- :		
أهلية الاستخدام واشتراطات ومتطلبات الارتباط والاستفادة من المنصة.	2-101-08.01	2-101-08
إجراءات تقديم طلبات الارتباط والاستفادة من المنصة.	2-101-08.02	
طلبات الارتباط والاستفادة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة، واتخاذ القرار ضمن إطار زمني لا يزيد عن عشرة أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب، مع الالتزام بـ:		
أن تكون آلية استقبال طلبات الارتباط مؤتمتة.	2-101-09.01	
توفير الدعم الفني اللازم للجهة الحكومية المستفيدة من خلال أكثر من قناة اتصال لحين استكمال الارتباط والاستفادة من المنصة في حال قبول الطلب.	2-101-09.02	
اعتماد تكليف مسؤول النظام المرشح من الجهة الحكومية المستفيدة للربط خلال الفترة المحددة.	2-101-09.03	2-101-09
إبلاغ الجهة الحكومية المستفيدة بمسببات قرار الرفض خلال الفترة المحددة، وذلك في حال عدم قبول طلب الارتباط ضمن إطار زمني يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.	2-101-09.04	
تحديد المدة الزمنية اللازمة للرد على الاستفسارات الداخلية وطلبات الدعم من موظفي الجهة الحكومية المستفيدة.	2-101-09.05	
إدراج اتفاقية الاستخدام متضمنة ما يترتب على إساءة استخدام النظم والموارد المعلوماتية والروابط الإلكترونية للأنظمة واللوائح ذات العلاقة.		2-101-10
التأكد من ضمان مراقبة حماية الهوية والاحتيال الرقمي للمنصات، ومعالجة ظهور أي منصات وهمية، والالتزام بما تصدره الجهات الحكومية ذات العلاقة من تنظيمات في هذا الخصوص.		2-101-11

		رقم الضابط
ستوى الخدمة (SLA) لضمان توافر النظام على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، واستدامة وتوافر ل أكثر من قناة إلكترونية لتزويد الجهات الحكومية المستفيدة بالخدمة، وإعداد وثائق إجراءات العمليات، وتفصيل اتفاقيات مستوى الخدمات الخاصة بخدمات الدعم على المنصة، على أن تشمل ل الخدمة (SLA) ما يلي:	الخدمة من خلا التشغيل لجميع	
خصائص الخدمة المقدمة والأدوار والمسؤوليات للجهة الحكومية المسؤولة عن الخدمة والجهة الحكومية المستفيدة من الخدمة.	2-101-12.01	-
المدة الزمنية لمعالجة الحوادث والمشاكل التقنية وتقديم التحديثات حول حالتها، وفقاً لأربعة مستويات (حرجة، عالية الأهمية، متوسطة الأهمية، قليلة الأهمية)، مع دراسة الأثر المتوقع.	2-101-12.02	2-101-12
إدارة ومنح صلاحيات الدخول (إضافة مستخدم، حذف مستخدم، تحديث بيانات).	2-101-12.03	
إصدار تقارير من النظام (إصدار تقرير جاهز في النظام "Off-The-Shelf report"، إصدار تقرير بناءً على احتياج غير جاهز في النظام "Customized report").	2-101-12.04	
آلية التصعيد بحيث توضح بيانات المسؤولين وقنوات الاتصال اللازمة لاستخدامها.	2-101-12.05	
الأوقات التي يُسمح فيها بطلب التغييرات، والأوقات التي لا يُسمح بها فيها (Freeze Period).	2-101-12.06	
سياسة أمن المعلومات وخصوصية البيانات.	2-101-12.07	
ستوى تشغيل وصيانة الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة، وأن تشمل عمليات ية وأنشطة دعم الصيانة -بحد أدني- ما يلي:		
إعداد وتنفيذ خطة إدارة تغيير شاملة لمعالجة المشاكل التقنية التي قد تنشأ أثناء تطوير وتشغيل المنصة، وضمان استمرارية تشغيلها وفقاً لضوابط إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال للحكومة الرقمية الصادرة عن الهيئة.	2-101-13.01	2.424.42
مراقبة أداء المنصة وسجلاتها، وحصر ومراقبة أداء الأجهزة، والبرامج، وقواعد البيانات، والشبكة المتعلقة بالمنصة بشكل مستمر، وإعداد التقارير الخاصة بذلك.	2-101-13.02	2-101-13
تحديث المحتوى والخدمات المقدمة للمستفيدين على المواقع والمنصات الرقمية بشكل دوريّ.	2-101-13.03	
تطوير وتنفيذ خطة لتحسين محركات البحث عن المنصات وفقاً لما يصدر عن الهيئة في هذا الخصوص.	2-101-13.04	
تياطي الروتيني المعتمد، وإجراءات الاسترداد، واختبار التخطيط للطوارئ، والتعافي من الكوارث، وفقاً مخاطر واستمرارية الأعمال للحكومة الرقمية الصادرة عن الهيئة، وضوابط الأمن السيبراني للأنظمة رة عن الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، وبناءً على ما تصدره الجهات التنظيمية من تنظيمات في هذا	لضوابط إدارة الم	2-101-14
من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة باستعمال تقنيات متنوعة تشمل البرمجيات ومفتوحة المصدر، وفق القواعد والتنظيمات الصادرة في هذا الخصوص.		2-101-15

	رقم الضابط
تحديد آلية فصل أي جهة حكومية مستفيدة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة في حال طلب إلغاء الارتباط، أو في حال ملاحظة عدم الاستفادة من المنصة، وذلك وفق ما تقرره الهيئة بهذا الخصوص.	2-101-16
إعادة البيانات الناتجة عن الارتباط بالمنصة إلى الجهة الحكومية المالكة للبيانات في حال إلغاء الارتباط، وذلك ضمن إطار زمني يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، ولا يزيد عن 30 يوم عمل، وفي حال عدم القدرة على إعادة البيانات خلال الفترة الزمنية المحددة، يتم العمل على حذف تلك البيانات بموافقة الجهة الحكومية المالكة لها.	2-101-17

الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة	7.2.2 متابعة أداء ا
مراقبة أداء الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة، وإجراء تدقيق دوريّ حول مدى مطابقتها للمواصفات والتنظيمات الصادرة عن الهيئة.	الهدف

يجب على الجهات الحكومية المسؤولة عن الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة أن تلتزم بما يلي:

		رقم الضابط
هيكلها التنظيمي، تكلّف بالتدقيق والمتابعة لأداء الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية لها الوسائل والموارد اللازمة لصيانتها وتطويرها بشكل مستمر.		2-101-18
غيلي لإدارة وتنظيم أعمال الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة، والتي تشمل بات، ونموذج الحوكمة، وإجراءات العمل.		2-101-19
ستخدام وفقاً لمنهجية شاملة تحددها الجهة المسؤولة، واستخلاص النتائج والمرئيات من ستفادة منها، وفقاً للتنظيمات الصادرة عن الجهات الحكومية ذات الاختصاص.		2-101-20
ق ومتابعة لتقييم وظائف الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة، وحالات يقها بشكل مستمر.		2-101-21
م بهذه الضوابط، وحالة استخدام الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة، على أن حد أدنى - ما يلي:	قياس مدى الالتزا يشمل التقرير - ب	
مستوى الإنجاز فيما يتعلق بخطة التطوير وبالأهداف الاستراتيجية المتوافقة مع التوجهات الاستراتيجية للحكومة الرقمية.	2-101-22.01	
مؤشرات قياس تطور الاستخدام وتحليلها.	2-101-22.02	2-101-22
قائمة الجهات الحكومية المستفيدة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات المشتركة.	2-101-22.03	
طلبات الارتباط في وضع "تحت الدراسة" مع الأنظمة الإلكترونية والخدمات المشتركة.	2-101-22.04	
الطلبات غير المقبولة ومسبباتها.	2-101-22.05	

7.2.3 إدارة العلاقة مع الجهات المستفيدة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة

إدارة العلاقة مع الجهات الحكومية المستفيدة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة بما يشمل تعزيز مشاركتها في تطوير المنصة.

الهدف

يجب على الجهات الحكومية المسؤولة عن الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة أن تلتزم بما يلى:

		رقم الضابط
بالتنسيق مع هيئة الحكومة الرقمية للتعريف بالأنظمة الإلكترونية والخدمات ورفع نسب تبنيها واعتمادها من مختلف أصحاب المصلحة من الجهات		2-101-23
توفير البرامج التدريبية والأدوات اللازمة لمسؤول النظام المكلّف من قبل الجهة الحكومية المستفيدة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة.		2-101-24
يني للجهات الحكومية المستفيدة لتقديم الدعم فيما يخص استخدام وتشغيل غدمات الحكومية المشتركة، على أن يلتزم فريق الدعم - بحد أدني - بما يلي:		
توفير أدلة استرشادية شاملة ومفصلة عن الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة تساعد في تحسين سير الأعمال.	2-101-25.01	
إتاحة خدمة الدعم الفني المباشر خلال أوقات العمل الرسمية، مع توفير إمكانية تسجيل طلبات الخدمة خارج أوقات العمل الرسمية.	2-101-25.02	2-101-25
الاحتفاظ بسجل شامل بكافة المشكلات، وطلبات الخدمة، وطلبات صلاحيات الدخول، وغيرها من الطلبات والاستفسارات الأخرى.	2-101-25.03	
الحصول على تأكيد طالب الخدمة بمعالجة الطلب قبل إغلاقه.	2-101-25.04	
ن التطوير المستمر للأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة، غدم المنصة، مع الحرص على جعلها متاحة وملائمة لخدمة جميع الفئات	•	2-101-26
تطوير سياسة "اعرف عميلك (KYC)" بما يضمن عملية التحقق من هوية العُملاء وتقييم مدى ملاءمتها، إلى جانب المخاطر المحتملة للنوايا غير القانونية تجاه علاقة العمل.		2-101-27
الاصطناعي والبيانات الضخمة – ما أمكن - لتقييم رضا مستخدمي المنصة، بم الخدمات المقدمة للجهات المستفيدة.		2-101-28
حة من شركات القطاع الخاص والجهات الحكومية الأخرى - إن لزم الأمر - الابتكارية المتنوعة للمساهمة في تصميم نماذج وخدمات أعمال جديدة تخدم سب نطاقها وخصائصها.	لمشاركة الأفكار والآراء ا	2-101-29

		رقم الضابط
وية لتطوير الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة، وتحسين رضا ملى:	إعداد خارطة طريق سن مستخدميها، اعتماداً ء	
دراسة نتائج مستوى رضا الجهات الحكومية المستفيدة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات المشتركة عن مستوى الخدمات المقدمة.	2-101-30.01	2-101-30
تحليل سجلات الدعم الفني، ومقترحات الهيئة وأصحاب المصلحة لتطوير الأنظمة الإلكترونية والخدمات وآرائهم الابتكارية المتنوعة لتصميم نماذج وخدمات أعمال جديدة تخدم توجهاتهم.	2-101-30.02	

08. جدول التعريفات

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية - أينما وردت في هذه الوثيقة - المعاني المُبيّنة أمام كلٍّ منها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

التعريف	المصطلح
هيئة الحكومة الرقمية	الهيئة
دعم العمليات الإدارية والتنظيمية والتشغيلية داخل القطاعات الحكومية - وفيما بينها - لتحقيق التحول الرقمي، وتطوير وتحسين وتمكين الوصول بسهولة وفاعلية للمعلومات والخدمات الحكومية.	الحكومة الرقمية
الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والمجالس والمراكز الوطنية، وما في حكمها.	الجهات الحكومية
الاشتراطات التي يجب على الجهات الحكومية أن تمتثل لها، والتي يجب عليها القيام بها لتحقيق ما ورد في السياسة المرتبطة بها من مستهدفات وأحكام عامة.	الضوابط
أي جهة حكومية تمتلك المنصة، سواء تم إدارة وتشغيل المنصة بواسطتها، أو من خلال جهة مشغلة.	الجهة المالكة
أي جهة اعتبارية تدير وتشغّل المنصة من خلال علاقة تعاقدية مع الجهة المالكة لها.	الجهة المشغلة
الجهات الحكومية المالكة للأنظمة والخدمات الحكومية المشتركة، سواءً تم تطوير وإدارة وتشغيل المنصة بواسطتها أو من خلال الغير. وهي الجهات التي تعمل على تمكين الجهات الحكومية من الاستفادة من أنظمتها وخدماتها المشتركة.	الجهات الحكومية المسؤولة
الجهات الحكومية المالكة والمشغلة والمطوّرة للمنصات، والمستفيدة أو المؤهلة للاستفادة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة؛ بناء على احتياجات الأعمال لديها، وعلى المتطلبات الوظيفية لبناء وتشغيل منصاتها، ووفق ما تصدره الهيئة من تنظيمات في هذا الخصوص.	الجهات المستفيدة
الأنظمة الإلكترونية والخدمات المقدمة من جهات حكومية، وتستهدف جهات حكومية أخرى، لتقديم خدمات وحلول حكومية مشتركة، يمكن الارتباط بها والاستفادة منها لتعزيز تطبيق مفهوم الحكومة الشاملة، وتقديم خدمات حكومية تركز على المستفيد، وتكون متسقة، وميسرّة، ومتكاملة، وتتجنب الازدواجية.	الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة
المواطن، أو المقيم، أو الزائر، أو الجهات الحكومية، أو منظمات القطاع الخاص، أو غير الربحي، داخل المملكة وخارجها، والتي بحاجة إلى التفاعل مع جهة حكومية للحصول على أي من خدماتها المقدمة.	المستفيد
تحويل نماذج الأعمال وتطويرها بشكل استراتيجي، لتكون نماذج رقمية مستندة على بيانات وتقنيات وشبكات الاتصالات.	التحول الرقمي
هي نهج شامل يهدف إلى توحيد الجهود بين الإدارات والجهات الحكومية المختلفة للوصول إلى هدف موحّد.	الحكومة الشاملة
هي منصات رقمية تطبق مفهوم الحكومة الشاملة من خلال الارتباط والاستفادة من الأنظمة الإلكترونية والخدمات الحكومية المشتركة لتقديم خدمات حكومية تركّز على المستفيد، وتكون متّسقة، وميسّرة، ومتكاملة، وتتجنب الازدواجية والعمل بشكل منعزل عن القطاعات الحكومية الأخرى.	منصات الحكومة الشاملة
البيانات- في صيغتها الرقمية- التي تميز هوية شخص أو شيء.	الهوية الرقمية

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية - أينما وردت في هذه الوثيقة - المعاني المبينة أمام كلٍّ منها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

التعريف	المصطلح
هي الحلول التقنية التي تُبنى عليها المنتجات الرقمية والخدمات الرقمية، وتُقدِّم للمستفيدين تجربة رقمية معزِّزة من خلال البوابات الرقمية أو تطبيقات الأجهزة الذكية (القنوات الرقمية). وتتيح المنصة الرقمية لهذه القنوات أن تتصل وتتكامل فيما بينها، كما أنها تتيح تكامل خدماتها مع الخدمات الخارجية الأخرى.	المنصات
معرفات إلكترونية (اسم مستخدم ورقم سري)، وتُستخدم كأداة تحقق تسمح بالوصول إلى مواقع الجهات الحكومية والاستفادة من خدماتها.	النفاذ الوطني الموحد
خدمة تجارية تمكن من معالجة المدفوعات مباشرة؛ مما يسهّل ويسرّع عملية دفع الفواتير والمدفوعات الأخرى للأفراد والمصارف والشركات.	بوابات الدفع الإلكترونية
أي خدمة الكترونية تهدف إلى التحقق من صحة وسلامة التعامل الإلكتروني وهوية المتعاملين، ويشمل ذلك: (التوقيع الرقمي، الختم الرقمي، والختم الزمني) وغيرها.	خدمات الثقة الرقمية
منصة موحدة للاستفادة من الخدمات والبيانات الحكومية المشتركة والمحدّثة باستمرار، لتحقيق الترابط بين الجهات الحكومية بشكل سريع وآمن.	قناة التكامل الحكومية (GSB)
شبكة اتصالات خاصة بالتعاملات الإلكترونية الحكومية، تربط الجهات الحكومية بمركز بيانات موحّد.	منصة الشبكة الحكومية الآمنة (GSN)
تشير إلى جميع منتجات وحلول الحوسبة السحابية الافتراضية التي تم تطويرها خصيصاً للجهات الحكومية، وتشجع السحابة الحكومية الجهات الحكومية على تقييم ومتابعة الخدمات المستندة إلى السحابة، بدلاً من البدائل المحلية.	السحابة الحكومية (-G Cloud)
أي تبادل، أو تراسل، أو تعاقد، أو أي إجراء آخر يُبرم أو ينفذ - بشكل كليّ أو جزئيّ - بوسيلة إلكترونية.	التعاملات الإلكترونية
التشغيل المادي -الحسّي- لمنصات حكومية شاملة متعددة تابعة لجهة حكومية واحدة أو أكثر، ويعتبر التشغيل البيني نوعاً من أنواع تطبيق إمكانية الوصول إلى منصات الجهات الحكومية.	التشغيل البيني
المنصة الوطنية التقنية التي تتيح جميع الخدمات الرقمية الحكومية من مختلف القطاعات، عن طريق بوابة وتطبيق موحد، وفق استراتيجية الوصول للمستفيد، وتكون مرجعاً معلوماتياً موثوقاً لجميع المستفيدين.	المنصة الوطنية الموحدة
تشير البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة إلى قاعدة بيانات عامة لتمكين الشفافية وتشجيع المشاركة المجتمعية وإلهام الابتكار. ويتم من خلالها نشر مجموعات البيانات الخاصة بالوزارات والجهات الحكومية في شكل بيانات مفتوحة، وإتاحة هذه البيانات لكافة المستفيدين، وتمكينهم من الحصول على نقطة مركزية تمكنهم من الدخول على قواعد البيانات الخاصة بالوزارات والجهات الحكومية المختلفة في المملكة، ونسخ تلك البيانات، واستخدامها.	البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة
هي الفترة التي لا يُسمح فيها بالتغيير على الأنظمة الإلكترونية؛ بهدف تقليل المخاطر المحتملة من آثار التغيير.	فترة التوقف عن التغيير النقني (Freeze Period)

09. جدول الاختصارات

الاختصار	المعنى
GSB	قناة التكامل الحكومية
GSN	الشبكة الحكومية الآمنة
G-Cloud	السحابة الحكومية
SLA	اتفاقيات مستوى الخدمة
KYC	اعرف عمیلك (Know your Customer)

